

البند الرابع عشر:

دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة كارثة الجفاف وآثارها الغذائية الخطيرة على الشعب الصومالي.

مذكرة شارحة

بشأن

دعم جمهورية الصومال الفيدرالية

في مواجهة كارثة الجفاف وآثارها الغذائية الخطيرة على الشعب الصومالي

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة جمهورية الصومال الفيدرالية رقم 22/615/10/1 بتاريخ 2022/6/26، تطلب خلالها عرض "موضوع دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة كارثة الجفاف التي ضربت البلاد وما خلفته من آثار شديدة الخطورة على الشعب الصومالي" ضمن مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (31).
- وبعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 19-2022/7/21) للتحضير للقمة العربية د.ع (31)، وفي ضوء المناقشات أكد المجلس على أهمية تضمين موضوع "دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة كارثة الجفاف وآثارها الغذائية الخطيرة على الشعب الصومالي"، في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة، مع الطلب من جمهورية الصومال الفيدرالية إعداد مذكرة شارحة متكاملة حول هذا الموضوع.
- قامت الأمانة العامة، بموجب مذكرتها رقم (907) بتاريخ 2022/7/22، بمخاطبة المندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية لموافاتها بالمذكرة الشارحة المطلوبة. وقد تلقت الأمانة مذكرة المندوبية الموقرة رقم (796) بتاريخ 2022/8/4 مرفق بها المذكرة الشارحة حول هذا الموضوع (مرفق).



The Permanent Mission of the Somali republic to
the league of Arab States -Cairo -

رقم القيد: 22/796/10/1
تاريخ: 2022 /08/04 -

تهدي المنندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية- ادارة العلاقات الاقتصادية).

وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم: 22/907/5/8/7 بتاريخ 22 يوليو 2022، بشأن الإفادة بأخر المستجدات حول تنفيذ القرار: (ق.ق: د.ع (4) - ج 3-20/1/2019) الخاص بمشروع: "دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعانتها من الديون الخارجية".

نتشرف المنندوبية الدائمة بموافاتكم بمذكرة شارحة حول موضوع "دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة كارثة الجفاف"، والذي تم إصدار قرار بشأنه خلال أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوليو 2022.

كما نود المنندوبية التأكيد على أهمية مشروع القرار المشار إليهما أعلاه، والطلب من الأمانة العامة الموقرة الإبقاء عليهما في صيغتهما الحالية في جدول أعمال الاجتماعات وخاصة في القمة المقبلة.

وتغتنم المنندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية- ادارة العلاقات الاقتصادية) عن فائق تقديرها واحترامها.

إلى: قطاع الشؤون الاقتصادية، ادارة العلاقات الاقتصادية.
نسخة إلى: إدارة التنسيق والمتابعة الاقتصادية.
نسخة إلى: إدارة دول القرن الأفريقي والسودان.
نسخة إلى: مكتب معالي الأمين العام.

مقدمة

بعد التعافي التدريجي والبطيء من الانعدام الخطير للأمن الغذائي في الصومال في عام 2011 عاد الأمن الغذائي في الصومال ليصبح مُهددًا مرة أخرى. وللتذكير فقد أسفرت المجاعة في الصومال في عام 2011 عن مقتل حوالي 250 ألف شخص (نصفهم من الأطفال) وتفاقم الوضع بسبب أزمة الغذاء العالمية آنذاك، التي نتج عنها مضاعفة أسعار الحبوب، وانخفاض إنتاج الغذاء محليًا، وتأخر إيصال المساعدات.

بسبب كارثة الجفاف الممتد منذ مايو 2018 وحتى هذا العام لم يستطع نحو (2.7) مليون صومالي من تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية وياتوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية العاجلة، وازداد الوضع سوءًا في المناطق الريفية بعد تواصل فشل موسم الأمطار للسنة الرابعة وانخفاض منسوب مياه الأنهار والشلل شبه الكامل في المحاصيل، والنقص واسع النطاق في المياه والمراعي مع ما ترتب على ذلك من زيادات في نفوق الماشية وانخفاض فرص العمل في المناطق الريفية. وحاليًا أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية المحلية بشكل حاد، خاصة بعد التغيرات الجيوسياسية العالمية، وانخفاض أسعار الماشية بشكل كبير إلى انهيار فرص الحصول على الغذاء بسرعة بين الأسر الفقيرة.

1. الوضع الكارثي للحالة الغذائية في الصومال

يقدر عدد سكان الصومال اليوم بنحو 16.5 مليون نسمة، وتعاني الأغلبية العظمى من انتشار الفقر على نطاق واسع، حيث يعيش سبعة من كل عشرة صوماليين على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم. وقد أدى تواصل فشل مواسم الأمطار وامتداد الجفاف، وفقر المحاصيل لا سيما منذ العام الماضي إلى نفوق الماشية وفقر الإنتاج الزراعي، وتدهور مستوى الأمن الغذائي الهزيل في الأصل وصولاً إلى تأثر نحو (8.1 مليون شخص) في أغسطس 2022 مباشرة من الجفاف وانعدام الأمن الغذائي.

وسيوافجه نحو ربع مليون شخص (250 ألف مواطناً) جوعاً كارثياً حتى سبتمبر 2022، ويحتاج اليوم نحو (1.5 مليون طفل دون سن الخامسة) و(ربع مليون) امرأة حامل إلى دعم غذائي عاجل لمنع تدهور صحتهم وتهديد جاد لحياتهم، خاصة في ظل انتشار الأمراض

المستوطنة، ومحدودية الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وضعف نظم الحماية الاجتماعية.

ويضاف إلى هذه التحديات، إشكالية توفير وإيصال النسب الكافية من الغذاء إلى المعتمدين على المساعدات من عموم الشعب في المناطق النائية بسبب البنية التحتية السيئة.

ولقد جعلت الدولة الصومالية معالجة تحديات الفقر والأمن الغذائي والحد من المخاطر المتزايدة المجاعة من ضمن أولويات خططها التنموية عبر حكوماتها المتعاقبة وأخرها الخطة التنموية الوطنية (2020-2024). وطلبت القمة العربية في تونس الاستجابة لهذه الخطة ودعم الأولويات الوطنية العاجلة.

إن الوضع الخطير الذي بلغته احتياجات الغذاء والتغذية يهدد بأن يقع الصومال كله في دوامة المجاعة، مما سيكون له عواقب خطيرة على الأمن والسلم الصوماليين والعربيين.

2. كارثة الجفاف وتأثيراتها على تدهور وضع قطاع الرعي والإنتاج الزراعي الصومالي

أ- يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي في معظم أنحاء البلاد حوالي 200 ملم. ويتلقى الساحل الشمالي فقط كمية أقل من الأمطار (حتى 50 مم فقط). كما أن هطول الأمطار في الجنوب أعلى بحوالي 400 ملم وأعلى مستوى في الجنوب الغربي مع حوالي 600 ملم من الأمطار في المتوسط السنوي. يبدأ موسم المطر في جو في وقت مبكر من النصف الثاني من شهر مارس. ويشهد هطول الأمطار في أبريل في جميع أنحاء البلاد، باستثناء الساحل الشمالي الشرقي الذي يتلقى أقل كمية من الأمطار خلال هذا الموسم. في يونيو الماضي، بدأ هطول الأمطار في الانخفاض في معظم أنحاء الصومال بينما يستمر الساحل الجنوبي في المعاناة من ندرة الأمطار. ويؤثر التذبذب الجنوبي لظاهرة النينو والجفاف على قلب صاخ للمناخ في الصومال فتؤدي ظاهرة النينو إلى هطول الأمطار والتسبب في كارثة الفيضانات.

ب- انتهى موسم الأمطار لعام 2022 في الصومال في وقت مبكر في مايو 2022 مع انخفاض معدل هطول الأمطار وقلّة الأمطار أو انعدامها في يونيو 2022. وسجلت المناطق الشمالية 30 في المائة إلى 60 في المائة من متوسط هطول الأمطار، في حين تلقت المناطق الوسطى والجنوبية 45 في المائة إلى 75 في المائة. والعام الحالي هو رابع موسم مطير فاشل على التوالي منذ أواخر عام 2020. ومن غير المتوقع هطول الأمطار حتى منتصف أكتوبر 2022، وتشير التوقعات طويلة المدى إلى احتمال حدوث خامس موسم ممطر فقير تاريخي. وصارت الصومال تحتل المرتبة الثانية من حيث قابلية التأثر بالجفاف والمناخ، ليكون بذلك الشعب الصومالي في الأجل القصير، بحالة اعتماد كامل على المساعدات الإنسانية والغذائية والاقتصادية.

ج- على الرغم من أن 70% من أراضي الصومال يمكن استصلاحها زراعياً إلا أن نحو 80% من مساحة الصومال الحالية هي أراضي قاحلة وشبه قاحلة وغير مهيئة للإنتاج الزراعي الفوري، مما يفسر هيمنة الرعي على النشاط الإنتاجي. فحوالي ثلاثة أخماس الصوماليين يعدون رعاة شبه زحل أو الزحل و فقط ربع السكان مزارعون يقيمون في منطقة خصبة على طول أنهار جوبا وشبيلي. وقطاعات الثروة الحيوانية والمحاصيل تساهم على التوالي في 43.4% و 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2021. ويستوعب قطاع الماشية الحصة الأكبر من العمالة للبدو الزحل ونحو 80% من إجمالي صادرات الصومال، حيث تعد الماعز والأغنام والإبل من أهم الماشية التي يتصدرها الصومال إلى الأسواق الدولية.

د- تقام كارثة الجفاف من التحديات القائمة في الصومال، فالالاقتصاد الصومالي النامي والخارج من دوامة حرب أهلية ضرورية يعتمد كلية على الموارد الطبيعية مثل الغابات والمياه، وترتبط أنشطة الصوماليين بشكل مباشر بالرعي والزراعة، مما يجعل تأثير التغيرات المناخية وبخاصة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وعدم كفاية هطول الأمطار والفيضانات شديد السلبية على الأمن الغذائي أكثر من أي اقتصاد آخر في المنطقة، ويؤدي بشكل أسرع إلى نضوب الموارد وتعميق الصراعات، خاصة وأن معدل هطول الأمطار في الصومال صار

كما هو موضح بالتفصيل في الفقرات أعلاه شديد الانخفاض وغير مستمر بما يوسع من الآثار السلبية لكارثة الجفاف والإجهاد الحراري في معظم أنحاء البلاد.

المطلوب

أ. يقدر الصومال شعبياً ورتاساً عالياً الجهود السياسية التي يقوم بها معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية والإدارات السياسية المعاونة له لخلق استجابة عربية ملموسة لمواجهة هذه الكارثة، وتنسيق العمل العربي والدولي، والنداء الذي وجهه في 2022/6/23 بالتحذير من كارثة المجاعة والدعوة إلى ضرورة التحرك العاجل على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية من أجل الاستجابة السريعة وتقديم التبرعات المطلوبة لإنقاذ فئات الشعب الصومالي من تبعات هذه الأزمة الخطيرة، والخطابات الهامة التي وجهها في 2022/7/18 إلى سكرتير عام الأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الدولية ذات الصلة لتنسيق العمل العربي والدولي والدعوة لعقد مؤتمر عاجل لهذه الغاية. وقد كان موضوع الجفاف من الموضوعات ذات الأولوية في لقاء فخامة الرئيس حسن شيخ محمود مع معالي الأمين العام في 2022/7/26 في القاهرة.

ب. وتؤمن حكومة الصومال أن تعزيز المرونة البيئية وتحسين الاستقرار الاقتصادي هما من الأساسيات الرئيسية للتعامل مع الآثار السلبية للجفاف، وتجتهد الحكومة من أجل صياغة سياسات وطنية وولائية وسياسات لتحسين قدرة البلد على التكيف مع الآثار السلبية للجفاف.

ج. إن الصومال بحاجة اليوم إلى قدرات مالية وخبرات فنية لمواجهة تداعيات كارثة الجفاف على الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة لتعزيز قدرة الشعب الصومالي على الصمود في مواجهة الكارثة، وتعزيز قدرة الحكومة على الاستجابة لكوارث تغير المناخ التي بانت تؤثر على اقتصاده وسلمه وأمنه أكثر من أي دولة في العالم، وبناء القدرات البشرية على المستوى الوطني والولائي في مجالي التخطيط والبحث والاستجابة، وسد الفجوات الكبيرة في أنشطة إنقاذ الأرواح في قطاعات الأمن الغذائي الثلاثة ذات الأولوية وهي "المياه"، و"الصرف الصحي والنظافة"، و"الصحة والتغذية".

الهدف الاستراتيجي الأول هو الحيلولة دون حدوث خسائر في أرواح 5 ملايين من الأشخاص أشد ضعفاً، بما في ذلك مليون ونصف مليون طفل دون سن الخامسة، وذلك من

خلال التدخل المباشر لخفض انتشار الجوع وسوء التغذية الحاد وتهديدات الصحة العامة وتشهيا بحلول النهاية عام 2022.

الهدف الاستراتيجي الثاني هو الحفاظ على حياة 8 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة، بما في ذلك 3.9 مليون غير نازح و1.6 مليون نازح داخليًا وذوي إعاقة في 74 مقاطعة من خلال ضمان النفاذ الأمن والعادل والكرام لسبل العيش والخدمات الأساسية بحلول نهاية عام 2022.

ودعوة المنظمات الحكومية وغير الحكومية العربية العاملة في المجال الإعاثي للقيام بمسؤولياتها في هذا الشأن للمساهمة في تحقيق الهدفين السابقين.

الهدف الاستراتيجي الثالث هو وضع برنامج طويل الأجل يقدم حلولاً واقعية ومستدامة للوضع الإنساني والبيئي في الصومال وذلك بحلول نهاية عام 2023. ودعوة المنظمات العربية العاملة في مجال الزراعة، الوطنية منها والقومية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاستثمار، والإتماء الزراعي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وغيرها) إلى تقديم تصوراتهم واحتياجاتهم لدعم الصومال في وضع هذه الحلول المستدامة، بالتعاون مع الجهات الصومالية المعنية، والبناء على العمل الدولي الجاري في هذا الشأن، وإدراج الصومال ضمن خطط الجامعة العربية لحماية الأمن الغذائي العربي.